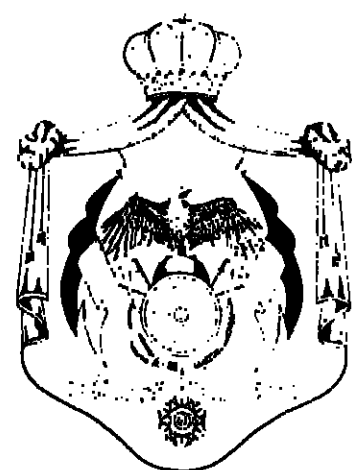
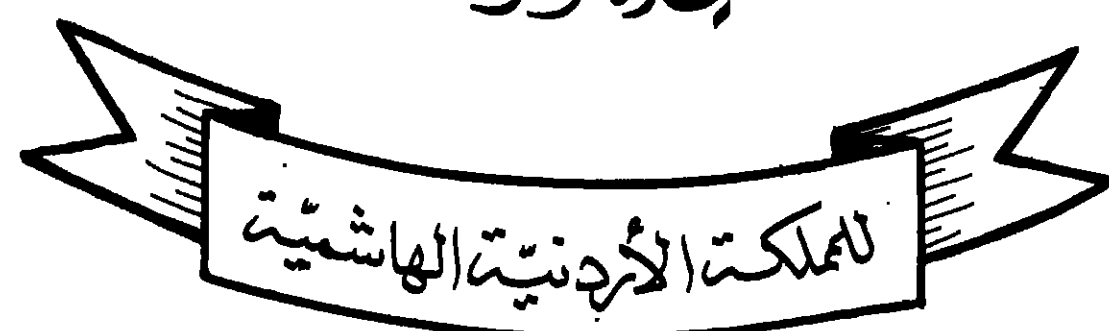


هكذا منه الأصل



البلد الرسمية



عمان: الخميس ٢٢ ربيع الأول سنة ١٤١٩ هـ. الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٩٨ م.

العدد : ٤٢٩٢

تصدر عن رئاسة الوزراء

طبع في المطابع العسكرية  
توزع من قبل وزارة المالية



فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٢٤٧٢	- نظام رقم ٤١ لسنة ١٩٩٨ نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
٢٤٨٣	- اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجال الشؤون الدينية
٢٤٨٧	- اتفاق تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجال الشباب والرياضة
٢٤٩٠	- اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٢٤٩١	- تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ تعليمات معدلة لتعليمات صلدوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم
٢٤٩٢	- محضر اجتماع لجنة السير المركزية رقم (١١) لسنة ١٩٩٨
٢٤٩٤	- اتفاقية بين وزارة التنمية الاجتماعية وجمعية ستيلانيرا (كوكب الارض)

هكذا منه الأصل

## نحو الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٨

نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٩٨

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٩٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي على النحو التالي:-

اولا: باضافة العبارة التالية الى آخر البند (٣) من الفقرة (أ) منها :-

- ورئيس مجلس الاعيان فيما يتعلق بموظفي الادارة والخدمات المشتركة .

ثانيا: بالغاء عبارة (لمدة لا تقل عن شهر واحد) من تعريف المهمة العلمية الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (لمدة تقل عن شهر واحد) .

المادة ٣- تعدل المادة (١٣) من النظام الاصلي على النحو التالي:-

اولا: باعادة ترقيم الفقرة (ب) الواردة فيها لتصبح الفقرة (أ) والغاء مطلعها

والاستعاضة عنه بمايلي:-

أ- تكون فئات الموظفين ومهامهم ومسؤوليات شاغليها على النحو

التالي:-

ثانيا: باعادة ترقيم الفقرة (أ) الواردة فيها لتصبح الفقرة (ب) والغاء نصها

والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب- يقسم الموظفون في الدوائر الى:-

١- موظفين مصنفين:- وهم الذين يعينون على وظائف

الفئات العليا والاولى والثانية والثالثة في وظائف دالمة

مصنفة ذات درجات محددة في جدول تشكيلات

الوظائف وتعتبر خدماتهم خاضعة لقانون التقاعد المدني .

٢- موظفين غير مصنفين:- وهم الذين يعينون على وظائف

الفئات الاولى والثانية والثالثة والرابعة في وظائف دالمة

غير مصنفة ذات رواتب محددة في جدول تشكيلات

الوظائف وتعتبر خدماتهم خاضعة لقانون الضمان

الاجتماعي .

٣- موظفين بعقود:- وهم الذين يعينون بموجب عقود

تجدد دوريا ويقسمون الى:-

- موظفين يعينون في وظائف اختصاصية ولديهم

مؤهلات عالية او خبرات متميزة او كليهما تستدعي

حاجة الدائرة الى خدماتهم ويتعذر تحديد

الراتب المستحق لهم وفق احكام هذا النظام .

هكذا من الأصل



المادة ٥- تلغى الفقرة (ب) من المادة (١٨) من النظام الاصلي والحرف (أ) من مطلعها.

المادة ٦- تعدل المادة (٢١) من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

اولا: بالغاء نص البند (١) من الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

د- ١- تؤلف في مركز كل محافظة لجنة تسمى (لجنة شؤون

الموظفين في المحافظة) تشكل على النحو التالي:-

- المحافظ \_\_\_\_\_ رئيسا

- ممثل عن الدائرة المعنية في المحافظة عضوا

يسميه الوزير

- احد موظفي الديوان يسميه رئيس الديوان عضوا

- احد الموظفين العاملين في أي من

المديريات في المحافظة يسميه وزير

التنمية الادارية.

- احد موظفي وزارة المالية يسميه وزير المالية عضوا

ويشترط ان لا تقل فئة الاعضاء في هذه اللجنة عن الفئة الثانية.

ثانيا: باضافة الفقرة (هـ) بالنص التالي اليها :-

هـ- اذا تعدد استكمال اجراءات التعيين في أي من الدوائر لشغل أي من

الوظائف في المحافظات فللدائرة بعد موافقة رئيس الوزراء ان

تستكمل اجراءات التعيين من قبل اللجنة المشكلة في الدائرة وفقا

لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٧- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٣٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

أ- اذا لم تكن هناك وظيفة شاغرة من الدرجة التي يستحقها المرشح للتعيين

بموجب احكام هذا النظام فيجوز تعيينه على حساب وظيفة شاغرة ذات

درجة ادنى مباشرة من الدرجة التي يستحقها ويتقاضى راتبه من

مخصصات هذه الدرجة .

المادة ٨- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٣٦) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (لمدة ثلاث

سنوات قابلة للتمديد لستين آخرين) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة

(لمدة سنتين قابلة للتمديد لسنة اخرى).

المادة ٩- يلغى نص المادة (٣٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٣٧- أ- يعين الموظف بعقد على حساب المشاريع او الامانات او

التأمين الصحي او على حساب رواتب الموظفين

المنفكين عن العمل بسبب الاعارة او الاجازة الدراسية او

اجازة دون راتب او علاوات او المعينين وفق احكام

المادة (٤٠) من هذا النظام بالراتب الذي يستحقه وفق

احكام هذا النظام بقرار من الوزير بناء على تنسيب

الامين العام وبعد الاستئناس برأي رئيس الديوان .

ب- يعين الموظف الذي لديه مؤهلات عالية او خبرات

متميزة او كليهما ويتعدى تحديد الراتب المستحق له وفق

احكام هذا النظام بعقد شامل جميع العلاوات وذلك

على النحو التالي :-

هكذا منه الاصل

- ١- بقرار من رئيس الوزراء أو من يفوضه بناء على  
تسليم الوزير إذا كان الراتب المنوي تعيينه فيه  
أعلى من الراتب المحدد لموظفي الفئة الأولى .
- ٢- بقرار من الوزير بناء على تسليم الأمين العام إذا  
كان الراتب المنوي تعيينه فيه لا يتجاوز الراتب  
المحدد لموظفي الفئة الأولى .

ج- تنهى حكما خدمة الموظف المعين بعقد على وظيفة  
مؤقتة على حساب المشاريع أو على حساب رواتب  
الموظفين المنفكين عن العمل بسبب الاعارة أو الاجازة  
الدراسية أو دون راتب وعلاوات عند انتهاء المشروع أو  
نفاذ مخصصاته أو عند انتهاء اعارة الموظف أو انتهاء  
اجازته أو عودة أي منهم .

المادة ١٠- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٣٩) من النظام الأصلي بالفاء البند (٢) منها  
والغاء الرقم (١) من مطلعها .

المادة ١١- تعدل المادة (٥٢) من النظام الأصلي على النحو التالي:-

أولا : بالغاء البند (١) من الفقرة (أ) منها .

ثانيا: بالغاء الحرف (و) من مطلع البند (٢) من الفقرة (أ) منها .

ثالثا: بالغاء عبارة (في البند (٤) من هذه الفقرة) الواردة في البند (٥) من

الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (في البند (٣) من هذه الفقرة) .

رابعا: بالغاء عبارة (في البند (٥) من هذه الفقرة) الواردة في البند (٦) من

الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (في البند (٤) من هذه الفقرة) .

خامسا: بإعادة ترقيم البنود (٢، ٣، ٤، ٥، ٦) من الفقرة (أ) منها بحيث تصبح

(١، ٢، ٣، ٤، ٥) على التوالي .

سادسا: بالغاء عبارة (في البنود (١) و (٢) و (٣) و (٤) من الفقرة (أ) من هذه  
المادة) وعبارة (في البندين (٥) و (٦) من تلك الفقرة) الواردين  
في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنهما بعبارة (في البنود (١) و (٢) و (٣)  
من الفقرة (أ) من هذه المادة) وعبارة (في البندين (٤) و (٥) من  
تلك الفقرة) على التوالي .

سابعا: بإضافة الفقرة (ج) بالنص التالي إليها:-

ج- تحدد شروط واجراءات منح الزيادات السنوية الاضافية للموظفين  
الحاصلين على تقادير بدرجة (ممتاز أو جيد جدا) في التقارير  
السنوية بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ١٢- تعدل المادة (٥٤) من النظام الأصلي على النحو التالي:-

أولا: باعتبار ما ورد فيها فقرة (ب) واعادة ترقيم الفقرتين (أ) و (ب) الواردين

فيها بحيث تصبح البندين (١) و (٢) منها على التوالي .

ثانيا: بإضافة الفقرة (أ) بالنص التالي إليها:-

أ- لمجلس الوزراء بناء على تسليم المجلس اصدار التعليمات

الخاصة بمنح الموظف المتميز في الخدمة المدنية الحوافز

المادية والمغنوية المناسبة .

المادة ١٣- يلغى نص المادة (٦٨) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة ٦٨

لا يجوز انتداب الموظف الا الى دائرة أخرى او الى وظيفة أخرى في

الدائرة نفسها ، ويشترط في الانتداب الى دائرة أخرى ان يكون لمدة لا تزيد

على خمس سنوات مجتمعة او متفرقة خلال مدة عمل الموظف في الخدمة

المدنية .

المادة ١٤-تعديل المادة (٧٥) من النظام الاصلي على النحو التالي:-

اولا: باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) .

ثانيا: باضافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها .

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك إعاره أي موظف او مجموعة من الموظفين الى شركة تدير مرفقا عاما تملكه الدولة .

المادة ١٥-يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٣٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٣- امين عام ديوان الرقابة والتفتيش الاداري .

المادة ١٦-تعديل المادة (١٥٦) من النظام الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها :-

ب- اذا قدمت شكوى ضد موظف وكانت الشكوى مما لا يستطاع النظر فيها بناء على اهم معينه ، فللوزير ان يقدم تقريراً بذلك الى مجلس الوزراء ، الذي يحيله بدوره الى لجنة من بين اعضائه برئاسة وزير العدل وعضوية وزيرين يختارهما مجلس الوزراء لدراسة الشكوى وتقديم التنسيب اللازم لمجلس الوزراء لاتخاذ القرار الخاص بذلك ، وله فرض أي من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (١٣٣) على الموظف او انتهاء خدمته وفقا لاحكام المادة (١٥٠) من هذا النظام .

المادة ١٧-يلغى نص المادة (١٦٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة ١٦-

أ- لمجلس الوزراء احوالة أي موظف على الاستيداع بناء على تنسيب الوزير متضمنا الاسباب التي استند اليها او بناء على طلب الموظف وتنسيب الوزير وذلك لمدة اقصاها خمس سنوات للموظف وثلاث سنوات للموظفة .

ب- لايجوز احوالة أي موظف على الاستيداع الا اذا كان له خدمه مقبولة للتقاعد لاتقل عن خمس عشرة سنة بتاريخ احواله على الاستيداع

للموظف واثنتي عشرة سنة بتاريخ احوالها على الاستيداع للموظفة .

ج- تعتبر مدة الاحالة على الاستيداع مقبولة للتقاعد ويعتبر قرار احوالة أي موظف على الاستيداع قرارا باحواله حكما على التقاعد عند اكماله مدة احواله على الاستيداع وذلك دون الحاجة الى اصدار أي قرار بذلك .

د- لاتحسب مدة الاحالة على الاستيداع لغايات الزيادة السنوية والترقيع .

هـ- اذا احيل الموظف على الاستيداع دون طلبه فإنه يتقاضى خلال مدة الاستيداع نصف راتبه الاساسي مع نصف علاوة الفئة والدرجة ونصف العلاوة الشخصية وكامل العلاوة العائلية اما العلاوات الاخرى فلا يستحق أي شيء منها ويتم اقتطاع العائدات التقاعدية من كامل راتب الموظف الاساسي الذي يجري على اساسه حساب التقاعد وفقا لقانون التقاعد .

و- اذا احيل الموظف على الاستيداع بناء على طلبه فإنه لا يتقاضى أي رواتب او علاوات خلال مدة الاستيداع ويتوجب عليه دفع العائدات التقاعدية المستحقة خلال مدة الاستيداع .

ز- يجوز للموظف المحال على الاستيداع العمل لدى أي جهة غير حكومية دون الحصول على موافقة مسبقة .

هكذا منه الاصل

المادة ١٨- تعدل المادة (١٦١) من النظام الاصلي على النحو التالي:-

اولا: باضافة عبارة ( او شهادة التخصص من المجلس الطبي الاردني بالنسبة

للطبيب) بعد عبارة (الشهادة الجامعية الثانية الماجستير) الواردة في

الفقرة (ب) منها .

ثانيا: باضافة عبارة ( او شهادة التخصص الفرعي من المجلس الطبي الاردني

بالنسبة للطبيب) بعد عبارة (الشهادة الجامعية الثالثة الدكتوراه) الواردة

في الفقرة (ج) منها .

١٩٩٨/٥/١٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء لشؤون	وزير
وزير الدفاع	التربية ووزير الخارجية	العدل
الدكتور عبدالسلام المجالي	الدكتور جواد الحايي	رياض النكعة
وزير التربية والتعليم	وزير الاوقاف والشؤون	وزير العمل ووزير الصحة
وزير التعليم العالي	والمغتربات الاسلامية	والرعاية الصحية بالوكالة
الدكتور محمد حمدان	الدكتور عبدالسلام العبادي	الدكتور محمد مهدي الفرحان
وزير النقل	وزير الثقافة	وزير دولة للشؤون
وزير البريد والاتصالات	وزير الشباب	البرلمانية والقانونية
سامي قنوة	طلال سلطان الحسن	الدكتور خالد القزحي
وزير	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الاغفال العامة والاسكان
التخطيط	والبيئة ووزير الزراعة بالوكالة	وزير الاعلام بالوكالة
الدكتورة ريم خلف	كوفلق كركشان	المهندس ناصر اللوزي
وزير دولة للشؤون	وزير	وزير المياه والري ووزير الصناعة
رئاسة الوزراء	الدخانية	والتجارة ووزير التمرين بالوكالة
سعد الدين جمعة	نذير رشيد	الدكتور ملث حدادين
وزير الطاقة	وزير	وزير
والثروة المعدنية	المالية	التربية الاجتماعية
محمد صالح الحوراني	سليمان حافظ	الدكتور محمد خير ماسر
وزير	وزير	وزير
السياحة والآثار	السياحة والآثار	التربية الادارية
عقل بكتاجي	عقل بكتاجي	الدكتور بسام الصوي

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨١٢) تاريخ

١٩٩٨/٦/١٣ المتضمن الاتفاقيتين الموقعتين في الجزائر بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢ بين حكومة

المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية بالصيغة التالية:-

### اتفاقية تعاون

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في مجال الشؤون الدينية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية.

رغبة منهما في ترسيخ علاقات الأخوة والتضامن التي تملئها الروابط التاريخية

العريقة بين البلدين الشقيقين .

وايمانا منهما بأهمية تنمية علاقات التعاون والتشاور في مجال الأوقاف والشؤون

الدينية بهدف تحقيق خطوات التنسيق والتكامل بينهما .

وإنطلاقا من إيمانتهما بالمصير المشترك وتأكيدا لإتيمانهما العربي والإسلامي

وتعلقهما بمبادئ وأهداف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

فقد إتفقتا على مايلي :

**المادة الأولى :** تهدف هذه الإتفاقية بين وزارة الأوقاف و الشؤون

والمقدسات الإسلامية للمملكة الأردنية الهاشمية و وزارة

الشؤون الدينية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إلى تدعيم التعاون القائم بينهما في كل المجالات التي

تتجهان بها.

هكذا منه الأصل



**المادة الثانية :** يعمل الطرفان على تبادل الدعم والخبرات والنصوص

التنظيمية في مجال عمارة المساجد ، وتأطيرها بما يحقق

رسالتها ووظيفتها التعبدية والتوجيهية والتعليمية والثقافية

والاجتماعية .

**المادة الثالثة :** تحقيق الاستفادة المتبادلة في ميدان أساليب الدعوة والتوجيه

وتكوين الدعاة والخطباء والأئمة .

**المادة الرابعة :** تبادل المنح الدراسية ، حسب توفر التخصصات في كلا

البلدين ، في العلوم الشرعية وتكوين الأئمة .

**المادة الخامسة:** تبادل المناهج والبرامج المقررة ، في المعاهد الإسلامية

والمدارس القرآنية .

**المادة السادسة:** يحرص الجانبان على :

(أ) - حضور المؤتمرات واللقاءات الإسلامية التي تنظمها

الوزارتان المعنيتان في كلا البلدين .

(ب) - التنسيق بينهما في اتخاذ المواقف المشتركة في

المؤتمرات والندوات الإسلامية الرسمية والشعبية

التي تعقد خارج البلدين الشقيقين .

(ج) - تبادل زيارات الوفود من أساتذة وفقهاء ودعاة وعلماء :

**المادة السابعة:** يتبادل الجانبان بصفة منتظمة الكتب والمطبوعات والمنشورات

في مجال الأوقاف والإرشاد والشؤون الإسلامية ومجموعات

القوانين والتشريعات النافذة في كل من البلدين، كما يتبادلان

الخبرات في هذا المجال حسب إمكانيات كل منهما في الحدود

التي يتم الاتفاق عليها .

**المادة الثامنة:** تبادل الخبرات والمعلومات وأساليب التنظيم في مجال الأوقاف

وتنميتها وإستثمارها .

**المادة التاسعة:** الاستفادة من الخبرة حول إنشاء هيئة أو مؤسسة تتكفل بالزكاة

جمعا وتوزيعا .

**المادة العاشرة:** الاستفادة من الخبرة في إنشاء مركز وثائقي للمخطوطات

الإسلامية يعنى بجمع المخطوطات ومعالجتها وتصويرها

وحفظها والقيام بتحقيقها .

**المادة الحادية عشرة:** المشاركة في المسابقات التي ينظمها الطرفان في تعليم

وحفظ القرآن الكريم ، وتجويده ، وتفسيره .

**المادة الثانية عشرة :** الاستفادة من الخبرة في مجال محو الأمية عن طريق

المساجد .

**المادة الثالثة عشرة:** تسري هذه الاتفاقية مدة خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ دخولها حيز التنفيذ ، وتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابيا برغبته في تعديلها أو إنهاء العمل بها، وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء مدة سريانها.

**المادة الرابعة عشرة:** تخضع هذه الاتفاقية للتصديق طبقا للإجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين وتدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها .

حررت هذه الاتفاقية بالجزائر من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ 07 صفر عام 1419 هـ ، الموافق 02/06/1998 م.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المملكة الأردنية الهاشمية
بختي بلعاب	الدكتور هاني الملقي
وزير التجارة	وزير الصناعة والتجارة ووزير التكوين

**اتفاق تعاون بين**  
**حكومة المملكة الأردنية الهاشمية**  
**وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**  
**في مجال الشباب والرياضة**

إن حكومة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، انطلاقا من رغبتهما في توثيق روابط الأخوة وتدعيم العلاقات التاريخية والحضارية بين البلدين الشقيقين لأجل وضع أسس متينة لتعاون مثمر وبناء لتحقيق أهداف مشتركة لدفع قطاع الشباب والرياضة نحو آفاق مستقبلية مشرقة وسعيًا إلى تنمية وتطوير التعاون والتكامل بينهما فقد إتفقتا على مايلي :

**أولا : في مجال تنشيط أعمال الشباب**

- تبادل المسؤولين والخبراء في مجال الشباب بين البلدين .
- المشاركة في اللقاءات الثقافية والعلمية الموجهة للشباب .
- تشجيع الإتصال والمبادرات فيما بين الجمعيات الأردنية والجزائرية .
- تبادل الدراسات والبحوث والوثائق والمعلومات ذات العلاقة بالشباب .
- تشجيع السياحة الشبابية بين البلدين من خلال الإنتفاضة من بيوت الشباب المنتشرة في كلا البلدين .

هكذا منه الأصل

## ثانيا : في مجال ترقية وإدماج الشباب

- تشجيع الإتصال واللقاءات والمبادلات بين الجمعيات الشبابية الأثرنية ونظيرتها الجزائرية .
- تبادل الخبراء بين البلدين لأجل التعرف على النشاطات المتطورة في مجالات الإتصال والمعلومات الموجهة للشباب والمتعلقة كذلك بصحة الشباب .
- تبادل البرامج والخطط والإستراتيجيات الشبابية في كلا البلدين

## ثالثا : في مجال الرياضة

- تبادل الفرق والمنتخبات الوطنية للتحضير المشترك .
- تبادل الرياضيين ذوي المستوى العالي للتحضير المشترك.
- تبادل الخبرة والخبراء بين البلدين في المجالات المتعلقة بالرياضة كالتحكيم ، التدريب ، الطب الرياضي ، التسيير .
- إرسال مدربين جزائريين إلى الأردن للتدريب والتكوين .
- تبادل المنشورات والوثائق الرياضية المتخصصة.
- توحيد المواقف في الهيئات الرياضية الدولية .

## رابعا : في مجال التكوين وإعداد الإطارات

- تبادل الخبراء لمعرفة التركيبية الهيكلية لقطاع الرياضة ونظام التكوين للإطارات الرياضية .
- المشاركة المتبادلة في المؤتمرات والأيام الدراسية التي ينظمها البلدين في ميدان علوم الرياضة .
- تبادل الخبرات في مجال التوثيق والإتصال في التكوين الرياضي

## خامسا : أحكام عامة

- يتم لاحقا تحديد مواعيد تنفيذ هذا الإتفاق بين الجانبين .
- يتحمل الجانب المرسل تكاليف السفر ذهابا وإيابا ، ويتكفل الجانب المضيف بإعداد برنامج الزيارة وتكاليف الإقامة والإعاشة والتنقلات الداخلية والرعاية الصحية في الحالات الطارئة ، أما فيما يتعلق بالفرق الرياضية فيتم تبادل زياراتها وفقا للشروط المالية التي يتم الإتفاق عليها بين الإتحادات والأندية المعنية .
- يدخل هذا الإتفاق حيز التنفيذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق بين الطرفين ، ويسري العمل به لمدة سنتين ، ويجدد هذا الإتفاق تلقائيا لنفس الفترة مالم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة بالرغبة في إنهاء العمل به وذلك بستة أشهر قبل تاريخ إنتهاء العمل بهذا الإتفاق.

كرر و وقع هذا الإتفاق بالجزائر من نسختين أصليتين باللغة العربية،  
بتاريخ 07 صفر 1419 هـ الموافق لـ 1998/06/02.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المملكة الأردنية الهاشمية
بختي بلعاب	الدكتور هاني الملقى
وزير التجارة	وزير الصناعة والتجارة ووزير التكوين

هكذا عنه الأصل

## اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور اعلنت القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٢٠٤) تاريخ ١٩٩٧/٥/١٥ الى مجلس الامة فنال منه قبولا واصبح بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المشار اليها قانوناً دائماً.

١٩٩٨/٦/٢٨

رئيس الوزراء  
الدكتور عبد السلام المجالي

تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٩٨

تعليمات معدلة لتعليمات صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم  
صادرة استناداً للمادة (٣٧) من نظام الصندوق رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

المادة (١) " تسمى هذه التعليمات " تعليمات معدلة لتعليمات صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.  
المادة (٢) " تعدل المادة الخامسة والعشرين من التعليمات الاصلية على النحو التالي:

١. اعتبار النص الاصلي الوارد في المادة المشار اليها فقره (أ).
  ٢. تضاف فقرة (ب) على نفس المادة بالنص التالي.  
٢٥ب " يحق لزوج المشترك المرشح للاقتراض او زوج المقترض من الصندوق الحصول على قرض من الصندوق بنسبة النقاط التي حصل عليها الى مجموع الحد الادنى لنقاط المرشحين في حينه ويتحقق الشروط التالية.  
١. ان يكون قد مضى على اشتراكه في الصندوق مدة لا تقل عن عشرة اعوام.  
٢. ان يكون قد امضى خدمة في الوزارة لا تقل عن خمسة عشر عاماً.  
٣. ان يخصص القرض للمشاركة في مشروع سكني واحد للزوجين.  
٤. ان لا تزيد نسبة الازواج المستفيدين من هذا النص على ١٠% من مجموع الدفعة المرشحة للاقتراض.
- وزير التربية والتعليم  
د. محمد حمدان

هكذا منه الاصل

### محضر اجتماع لجنة السير المركزية رقم (١١) لسنة ١٩٩٨م

عقدت لجنة السير المركزية اجتماعا في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد الموافق ١٤/٦/١٩٩٨م برئاسة عطوفة الدكتور هاشم الصباغ امين عام وزارة الداخلية وحضره كل من السادة :-

العقيد عدنان الشمايله / مدير ادارة السير  
العقيد مصطفى عبدالسلام / مدير ادارة ترخيص السواقين والمركبات  
المهندس نزار العابدي / مندوب عن القطاع الخاص  
المهندس تميم ابو واصل / مندوب عن القطاع الخاص  
المهندس سليم حمزه / مندوب وزارة الاشغال العامة والاسكان

وقد تغيب عن الاجتماع كل من السيد محمود الملاحمه مندوب وزارة الصناعة والتجارة والمهندس مروان الحمود مندوب وزارة النقل والمهندس مزيد الجنيزي مندوب وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .  
وفي بداية الاجتماع اطلعت اللجنة على جدول الاعمال المعد ، حيث ناقشت كافة القضايا المدرجة على جدول الاعمال واتخذت القرارات التالية :-

- ١- الموافقة على الطلب من السادة جمعية الفاروق التعاونية لتسيير سيارة ركوب متوسطة على خط مجمع رغدان/دوار الشرق الاوسط/وادي الرمم /خريبة السوق/البنيات /اسكان جمعية الفاروق التعاونية .
- ٢- الموافقة على الطلب المقدم من السيد حسين حسن خلف العجالين لتسيير سيارة ركوب متوسطة على خط عمان/خريبة السوق/جاوا .
- ٣- الموافقة على الطلب المقدم من السيد حسن عبدالقادر البحري لتعديل ما جاء في البند رقم (٢٤) من قرار لجنة السير المركزيه رقم (٧) لسنة ١٩٩٨م والقاضي بنقل ملكية الباص رقم (٢٤٣٨) من اسم شركة البحري والرواشده الى اسم السيد قاسم محمد الشوملي بحيث تصبح من اسم السيد ياسين محمد الرواشده الى اسم المذكور .
- ٤- الموافقة على الطلب المقدم من السيد سعدي بركات وشركاه لتحديد مسار الباص رقم (٦٤٣١) العامل على خط الزرقاء/العمرى بحيث يصبح الزرقاء/الازرق/العمرى .

٥- الموافقة على الطلب المقدم من السيدين طارق شلاش المجالي ورائد طارق شلاش المجالي لاعادة النظر بالبند رقم (٣٦) من قرار المركزيه رقم (١٧) لسنة ١٩٩٧م القاضي بعدم الموافقة على تمديد خط سير الباص رقم (٨٧١٧٨) العامل على خط الموجب/القصر/الثنية للوصول الى مدينة الكرك .

العقيد مصطفى عبد السلام فريحات مدير ادارة ترخيص السواقين والمركبات	العقيد عدنان الشمايله مدير ادارة السير	الدكتور هاشم الصباغ امين عام وزارة الداخلية
المهندس سليم حمزه مندوب وزارة الاشغال العامة والاسكان	المهندس تميم ابو واصل مندوب القطاع الخاص	المهندس نزار العابدي مندوب القطاع الخاص

المتصرف مخيمر ابو جاموس  
مدير شؤون السير والترخيص

مصنق/ سلطة الترخيص  
وزارة الداخلية

هكذا منه الاصل

## اعلان

يعلن انه في اليوم الثاني والعشرين من شهر حزيران من عام الف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية عقدت الاتفاقية التالية بين وزارة التنمية الاجتماعية وجمعية ستيل تيرا (كوكب الأرض) لتنفيذ البرامج التنموية لصالح المجتمع الأردني.

الدكتور محمد خير مامسر

وزير التنمية الاجتماعية

## اتفاقية

## بين

وزارة التنمية الاجتماعية وجمعية ستيل تيرا (كوكب الأرض)

اتفاقية خاصة بمراجحة المادة (١٩٩) من قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦م

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ويمثلها وزير التنمية الاجتماعية .

الجمعية الخيرية ستيل تيرا (كوكب الأرض) ويمثلها السيدة حنا لورا الألويسي

نحن الفريقين المبينين أعلاه تجسيدا لرغبتنا المشتركة في تنفيذ البرامج التنموية لصالح المجتمع الأردني ، ورغبة منا في توطيد أواصر الصداقة ما بين الشعب البريطاني والشعب الأردني ، فقد أبرمنا هذه الاتفاقية وفقا للشروط التالية :-

والفق الفريق الأول على السماح للفريق الثاني بمباشرة عمله في المملكة الأردنية الهاشمية اعتبارا من تاريخ إبرام هذه الاتفاقية وذلك إستنادا إلى التشريعات الأردنية السارية المفعول ، وإلى قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦م على وجه الخصوص .

انطلاقا من اهتمام الفريق الثاني بالمساهمة في تحقيق ابعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية فإنه يتعهد بموجب هذه الاتفاقية بتصميم وتمويل وتنفيذ الخطط والبرامج والخدمات التالية:-

(١) مساعدة الأطفال المحتاجين وتقديم المساعدات لهم من خلال العمل على توفير كافة مستلزمات الحياة الصحية والصحية من طعام ودواء . وتقديم كافة التسهيلات المادية للعلاج الطبي ، والعمل على توفير المكان الملائم لسكن الأطفال يتامى وضمان توفير المساعدات لهم .

(٢) العمل بقدر المستطاع على تذليل جميع الآلام والصعوبات الصعبة التي تمر بها عوائل الأطفال وتقديم المساعدات المادية لهم ولأطفالهم المحتاجين.

(٣) تقديم المساعدات اللازمة من الناحية الدراسية للأطفال والشباب المحتاجين وتوفير كافة المستلزمات الدراسية لهم ومنحهم مساعدات مادية لتأمين حياتهم الدراسية فهم أساس الحاضر والمستقبل .  
(توفير التجهيزات للمؤسسات والمدارس العلمية .)

المادة (٢) من نص العمل : يلتزم الفريق الثاني بتنفيذ ما ورد في المادة الثانية من هذه الاتفاقية ضمن الضوابط التالية :-

(أ) يفتتح الفريق الثاني مكتباً رئيسياً له في المملكة ويسمى ممثله فيها ويشعر وزير التنمية الاجتماعية خلال أسبوعين من إبرام هذه الاتفاقية بعنوان ذلك المكتب ، وباسم ذلك الممثل كما يتعهد بإشعار وزير التنمية الاجتماعية خطياً بأي تغيير قد يطرأ على عنوان هذا المكتب أو على اسم ذلك الممثل خلال أسبوعين على الأكثر من وقوع هذا التغيير ، ويعتبر هذا المكتب الرئيسي موطناً مختاراً للفريق الثاني في المملكة .

(ب) للفريق الثاني أن يفتتح له مكاتب فرعية في مناطق المملكة بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزير التنمية الاجتماعية في كل حالة .

(ج) يقدم الفريق الثاني إلى وزير التنمية الاجتماعية خطة عمله السنوية قبل شهرين على الأقل من التاريخ المحدد لمباشرة العمل بها، على أن تتضمن هذه الخطة جميع البرامج والأنشطة التي يعتزم الفريق الثاني تنفيذها خلال السنة موضوع البحث، وتعتبر الخطة التي يوافق عليها وزير التنمية الاجتماعية ملزمة لا يجوز الخروج عنها إلا بموافقة خطية مسبقة من وزير التنمية الاجتماعية.

هكذا منه الأصل

د) يمول الفريق الثاني خططه وبرامجه وتكاليف جميع أعماله من موارده المالية الخاصة، ويتعهد بعدم جمع التبرعات أو قبولها من أي مصدر أردني أو من أي مخصصات مرصودة لدى أي جهة لصالح الأردن [الهيئات والمنظمات الدولية كاليونسيف، المساعدات الأمريكية، المساعدات الكندية، اليابانية، أو أي مساعدات أخرى مقدمة للأردن].

هـ) تتم إتصالات الفريق الثاني مع مختلف الهيئات الرسمية والأهلية في المملكة بمعرفة وزير التنمية الاجتماعية وموافقة الخطية المسبقة.

و) لا تسري أي إتفاقية يعقدها الفريق الثاني مع أي جهة في المملكة إلا بعد أن يصادق عليها وزير التنمية الاجتماعية.

ز) يتعهد الفريق الثاني باستخدام الأردنيين في مختلف مواقع عمله ويتعهد بعدم استخدام غيرهم إلا عند تعذر وجود كفاءات أردنية معادلة، ويتمتع المستخدمون من قبل الفريق الثاني بالمزايا المنصوص عليها في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي الأردنيين كحد أدنى.

ح) يقدم الفريق الثاني إلى وزير التنمية الاجتماعية نسختين من موازنة الفريق الثاني المتعلقة بخططه وبرامجه في المملكة وذلك قبل أسبوعين على الأقل من بدء سنته المالية، ويقدم نسختين من تقرير مدقق الحسابات القانوني المتعلق بأعماله في المملكة خلال شهرين على الأكثر من نهاية السنة المالية، ويقدم الفريق الثاني إلى وزير التنمية الاجتماعية تقريراً سنوياً يتضمن ما أنجزه خلال السنة المنقضية مبيناً ما حققه وما لم يتمكن من تحقيقه مع بيان الإجراءات التي سيتخذها لمعالجة عدم إنجاز خطته إذا لزم الأمر.

ط) يقدم الفريق الثاني أي معلومات أو إيضاحات قد يطلبها وزير التنمية الاجتماعية، ويتعهد بتسهيل مهام موظفي وزارة التنمية الاجتماعية المكلفين رسمياً بزيارة أي موقع يعمل فيه الفريق الثاني، ويمكنهم من الاطلاع على أوقافه وسجلاته وأنشطته.

ي) يتعهد الفريق الثاني بأن لا تتجاوز المصاريف الإدارية عن نسبة ٢٠% من مجموع ميزانيته.

وإعترافاً بالفوائد الناجمة عن نشاطات الفريق الثاني لمصلحة وتنمية المملكة الأردنية الهاشمية، يتعهد الفريق الأول بما يلي :-

أ) يسمح الفريق الأول بدخول المواطنين الأجانب الذين يعينهم الفريق الثاني للإدارة لمراقبة وتنفيذ البرامج والمشاريع والنشاطات المتفق عليها (في حدود المادة الثالثة الفقرة "ز" من

هذه الاتفاقية) . كما يقوم الفريق الأول بتزويد الموظفين المعيّنين لدى الفريق الثاني بتأشيرة سفر (الفيزا) ، وذلك حسب الحاجة ، كما يمنح الفريق الأول جميع الموظفين الأجانب وعمالائهم التابعين للفريق الثاني الإعفاء من القيود ورسوم تصاريح الإقامة والعمل والخروج (ضريبة المطار).

ب) يوفر الفريق الأول تصاريح السفر إذا ما اقتضت الحاجة وذلك لإسداء النصائح ومراقبة وتصميم وتنفيذ برامج الفريق الثاني ومشاريعه ونشاطاته .

ج) يبادر الفريق الأول بتسهيل الاتصالات بما في ذلك الهاتف والراديو والتيلفاكس والأقمار الصناعية والتلكس وغير ذلك من التسهيلات المسموح بها في داخل البلاد ولدى مكاتب الفريق الثاني خارج البلاد ويتحمل الفريق الثاني جميع النفقات .

د) تعفى بتوصية من وزير التنمية الاجتماعية وبتسبب من وزير المالية إلى مجلس الوزراء جميع المعدات والمواد الضرورية لإدارة البرامج والمشاريع والنشاطات والإشراف عليها وتصميمها وتنفيذها لمنفعة الأهالي في الأردن من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات والضريبة الإضافية .

هـ) تعفى بتسبب من وزير المالية لمجلس الوزراء وذلك بتوصية من وزير التنمية الاجتماعية بإدخال مركبتين عدد (٢) [سيارة ، باص ، بك أب ، عيادة متنقلة ، دراجة] لاستعمالها في العمل . الفريق الثاني معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى والضريبة العامة للمبيعات . أية ضرائب أو رسوم أخرى تترتب عليها ومن رسوم التسجيل والترخيص وفقاً للشروط والضمانات التي تحددها دائرة الجمارك.

و) يسهل الفريق الأول دخول الأمتعة الشخصية والمعدات المنزلية والمواد الأخرى العائدة للموظفين الأجانب العاملين لدى الفريق الثاني خلال مدة سنة ولمرة واحدة من وصولهم إلى البلاد . معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى والضرائب العامة للمبيعات وفقاً للشروط والضمانات التي تحددها الجمارك .

ز) يسهل الفريق الأول إدخال مركبة واحدة لكل من كبار الموظفين العاملين لدى الفريق الثاني إلى البلاد (مدير ، نائب المدير) معفاة من الرسوم والضرائب الأخرى والضريبة الإضافية والضريبة العامة للمبيعات وفقاً للشروط والضمانات التي تحددها دائرة الجمارك (شريطة أن لا تزيد هذه المركبات عن مركبتين) أما الموظفون المحليون فإنهم لا يتمتعون بهذه الإعفاءات .

ح) لا يخضع الموظفون الأجانب العاملون لدى الفريق الثاني لضريبة الدخل أو ضريبة الخدمات الاجتماعية على رواتبهم ومكافآتهم التي يدفعها لهم الفريق الثاني ، ولا ينطبق ذلك على الموظفين المحليين .

ط ( لا يعني الفريق الأول السلع الاستهلاكية التي يستوردها المكتب الرئيسي للفريق الثاني أو فروعه مثل المحروقات والعلطور والمشروبات الروحية، والدخان وما مائلها من الضرائب الأخرى والضريبة الإضافية وتخضع لكافة الضرائب والرسوم المقررة قانوناً.

أ ( تسري هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ توقيعها من قبل الفريقين .

ب ( مدة سريان هذه الاتفاقية سنة شمسية قابلة للتجديد باتفاق الفريقين الخطي .

ج ( إذا خالف الفريق الثاني أي نص في هذه الاتفاقية ولم يصوب هذه المخالفة خلال شهر من تلقيه إشعاراً خطياً بذلك من وزير التنمية الاجتماعية ، تعتبر هذه الاتفاقية مفسوخة حكماً دون حاجة إلى إذار أو أي إجراء إداري أو قضائي .

د ( إذا فسخت هذه الاتفاقية أو انتهت لأي سبب من الأسباب تؤول جميع موجودات الفريق الثاني إلى وزارة التنمية الاجتماعية شريطة تسديد الالتزامات المتحققة للغير في حدود الموجودات المذكورة .

هـ ( القانون الأردني هو المرجع في حل أي نزاع قد ينشأ حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، والمحاكم الأردنية هي المختصة حصراً في حسم أي نزاع من هذا القبيل .

نظمت هذه الاتفاقية باللغة العربية على ثلاث نسخ تودع أولاً لدى مجلس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية وتودع ثانياً لدى وزارة التنمية الاجتماعية فيها وتسلم ثالثاً إلى ممثل الفريق الثاني .

على هذا تم الاتفاق بين الفريقين ، وعلى هذا تم التوقيع تحريراً في عمان في هذا اليوم الموافق ٢٢ من شهر حزيران لسنة ١٩٩٨ .

الفريق الثاني

الجمعية الخيرية ستيل تيرا (كوكب الأرض)

ممثلة بالسيدة حنا لورا الألوسي

الفريق الأول

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير التنمية الاجتماعية

الدكتور محمد خير مامسر

هكذا منه الأصل